

المسؤولية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية

بلخير محمد آيت عودية⁽¹⁾

(1) أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة غرداية، 47000 ، الجزائر.

البريد الإلكتروني: ait-aoudia.belkheir@univ-ghardaia.dz

الملخص:

بعدما أصبحت القرارات الإدارية المتخذة بواسطة خوارزميات الذكاء الاصطناعي حقيقة واقعة، أضحي من الضروري، حماية للمخاطبين بها، التساؤل عن مدى استمرار صلاحية النظام القانوني القائم للمسؤولية الإدارية لتعويض الأضرار الناجمة عن هذا الشكل المستحدث من القرارات. للبحث في هذه المسألة سلكت الدراسة منهجا تحليليا بهدف إسقاط الأحكام التقليدية للمسؤولية الإدارية على ملابسات الأضرار الناجمة عن القرارات الإدارية الخوارزمية. خلصت الدراسة لصلاحية عالية لقواعد المسؤولية الإدارية لتغطية تلك الأضرار على نحو يحقق توزيعا عادلا للمسؤولية وأمنا قانونيا كافيا للمتضرر.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية الإدارية، القرارات الإدارية، الخوارزميات.

تاريخ إرسال المقال: 2021/10/25، تاريخ مراجعة المقال: 2022/03/23، تاريخ نشر المقال: 2022/05/14.

لتهميش المقال: بلخير محمد آيت عودية، "المسؤولية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، السنة 2022، ص ص. 275-286.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: بلخير محمد آيت عودية ait-aoudia9@gmail.com

Liability for damages caused by algorithmic administrative decisions

Summary :

After the AI Algorithm-assisted decision-making became a reality in the public administration; it's necessary, in order to protect the recipients, to question about the validity of the existing legal system of administrative liability to compensate the damages resulting from this new form of decisions. In order to discuss this issue, we used an analytical approach with the aim of projecting the traditional provisions of administrative liability on the circumstances of the damages caused by algorithmic administrative decisions. We concluded a high validity for administrative liability rules to cover those damages in a manner that achieves a fair distribution of responsibility and an adequate legal certainty for the injured party.

Keywords:

Administrative liability, Administrative decisions, Algorithms.

La responsabilité pour les préjudices causés par des décisions administratives algorithmiques

Résumé :

Après que les décisions administratives prises par les algorithmes d'intelligence artificielle sont devenues une réalité, il est nécessaire, afin de protéger les destinataires, de s'interroger sur la validité du régime juridique existant de responsabilité administrative pour réparer les dommages causés par cette nouvelle forme de décisions. Afin d'aborder cette problématique, cette étude a adopté une approche analytique dans le but de projeter les dispositions traditionnelles de la responsabilité administrative sur les circonstances des dommages causés par les décisions administratives algorithmiques. Nous avons conclu à une validité élevée des règles de responsabilité administrative afin de couvrir ces dommages d'une manière qui permette une répartition équitable des responsabilités et une sécurité juridique adéquate pour la partie lésée.

Mots clés:

Responsabilité administrative Décisions administratives, Algorithmes

مقدمة

"هل أضحت الخوارزميات اللغة العادية للإدارة؟"؛ هكذا عبرت إحدى الدراسات¹ عن واقع التحول المتنامي للقواعد القانونية من اللغة الحرفية نحو اللغة الرقمية في نشاط الإدارة العامة. سؤال يعكس أيضا عمق التوجه السائد في تفويض العديد من الأنشطة الإدارية لخوارزميات الذكاء الاصطناعي، والتي هي عبارة عن سلسلة من التعليمات والخطوات المنطقية التي صممت بغرض اتباعها للحصول على نتيجة معينة². ومن أجل التوظيف الفعال لها؛ يتم دمج تلك التعليمات، بعد تحويلها للغة برمجة، ضمن أجهزة ذكية (حواسيب) ذات قدرة معالجة كمية تتجاوز قدرات الإنسان³.

استفادة عملية اتخاذ القرار الإداري على نحو كبير من توظيف برامج المعالجة الخوارزمية مما أوجد لنا شكلا جديدا من القرارات يصطلح عليها: "القرارات الإدارية الخوارزمية"⁴. أقرت الحكومات هذا التطور وسعت لضمان توجيهه لتحقيق المصلحة العامة. ولتحقيق هذا المسعى؛ بادرت التشريعات لسن أحكام تضبط استغلال الإدارة لأنظمة المعالجة الخوارزمية، ومن ذلك ما نصت عليه في الجزائر المادة 02 من القانون رقم 07-18 المؤرخ في 2018/06/10 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي⁵، بوجوب احترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والحريات العامة وحقوق الأشخاص وشرفهم وسمعتهم بمناسبة معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، بما في ذلك المعالجة الآلية التي عرفت المادة 03 من نفس القانون بأنها: "العمليات المنجزة كلياً أو جزئياً بواسطة طرق آلية مثل تسجيل المعطيات وتطبيق عمليات منطقية و/أو حسابية على هذه المعطيات أو تغييرها أو مسحها أو استخراجها أو نشرها". ولتجنب

¹ - Danièle Bourcier et Primavera De Filippi, «Les algorithmes sont ils devenus le langage ordinaire de l'administration?», Geneviève Koubi, Lucie Cluzel-Métayer et Wafa Tamzini, Lectures critiques du Code des relations Public et administration, LGDJ, 2018, pp. 193-210.

² - عبد الله موسى وأحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي: ثورة في تقنيات العصر، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2019، ص 102.

³ - Danièle Bourcier et Primavera De Filippi, op.cit., p. 08.

⁴ - راجع في هذا الصدد:

- Ackiel Boudinar-Zabaleta, « La décision administrative algorithmique », La revue du droit public approfondi, 05/2017, pp. 8-13.

Stefano Civitarese Matteucci, Public Administration Algorithm Decision- Making and the Rule of Law, European Public Law, Volume 27, Issue 1 (2021) pp. 103 – 130.

- بلخير محمد آيت عودية، القرار الإداري الخوارزمي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 3 (2020)، ص ص 15-26.

⁵ - القانون رقم 07-18 المؤرخ في 2018/06/10، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي (ج ر ج ج عدد 34، الصادرة في 2018/06/10).

التعظيم الناجم عن تعقيد أنظمة المعالجة الخوارزمية، نجد في القوانين المقارنة إلزاماً للإدارة بواجب شفافية هذه المعالجة، فبحسب المادة 1-3-311 L. من التقنين الفرنسي للعلاقات بين الجمهور والإدارة⁶، فإنه: "[...] يجب أن يتضمن القرار الفردي الذي يتم اتخاذه على أساس المعالجة الخوارزمية بياناً صريحاً بإبلاغ الطرف المعني بذلك. يتم إبلاغ القواعد التي تحدد هذه المعالجة بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية لتنفيذها من قبل الإدارة إلى الطرف المعني إذا ما طلب ذلك".

لا تكتمل ضوابط توظيف أنظمة المعالجة الخوارزمية في اتخاذ القرارات الإدارية إلا بضمان جبر ما قد يترتب عنها من أضرار في حق المتعاملين مع الإدارة. فبالرغم من تعدد حسنات تفويض اتخاذ القرارات للخوارزميات إلا أن عملها غير السليم قد يؤدي لأضرار مادية ومعنوية معتبرة تصيب المواطنين في مجالات مختلفة (مثل: تشغيل المفاعلات النووية، حركة السير في الطرقات، الضرائب، الحريات العامة، الحقوق المالية أو الخصوصية).

تحقيقاً للأمن القانوني للأفراد يجب أن يكون من الممكن دائماً تحديد الجهة المسؤولة عن أضرار القرارات الإدارية المتخذة عن طريق خوارزميات الذكاء الاصطناعي. فتقليدياً، عندما يتخذ العون العمومي القرار الإداري يقع عبئ تعويض الأضرار الناجمة عنه على الإدارة أو على العون بحسب الضوابط المعروفة للتمييز بين الخطأ المرفقي والخطأ الشخصي، أو بحسب القواعد المكرسة بموجب نظرية الاخلال بالمساواة أمام الأعباء العامة، لكن ماذا عن الأضرار الناجمة عن القرارات الإدارية الخوارزمية، هل تسري عليها نفس القواعد القائمة للمسؤولية عن القرارات الإدارية أم أنها تستوجب استحداث أحكام تتناسب مع خصوصية هذه القرارات ؟

تسعى هذه الدراسة للإجابة على هذه الإشكالية من خلال اتباع منهج تحليلي يتضمن اسقاط عناصر الحلول التي كرسها القاضي الإداري للمسؤولية الخطئية أو غير الخطئية للإدارة عن قراراتها التقليدية على حالات الأضرار الناجمة عن القرارات الإدارية الخوارزمية، وذلك في محورين: نناقش في المحور الأول المسؤولية الخطئية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية، لنتعرض في المحور الثاني للمسؤولية غير الخطئية عن أضرار تلك القرارات.

أولاً- المسؤولية الخطئية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية

نكون أمام مسؤولية إدارية على أساس الخطأ، كلما ألزم القانون الإداري شخصاً معنوياً عاماً بتعويض الضحية عن ضرر ناجم عن خطأ مرفقي لأحد أعوانه. والمقصود بالخطأ المرفقي؛ انحراف سلوكي لعون عمومي مشخص أو غير مشخص للإدارة العامة في إطار نشاطه لتحقيق غرض وظيفته يشكل من خلاله إخلالاً بواجب يفرضه عليه القانون.

⁶ - <https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGITEXT000031366350/>

تعد اللامشروعية - في نظر الأستاذ أحمد محيو⁷ - المثال الحقيقي للخطأ المرفقي، لأن أولى واجبات المرفق العام هي أن يحترم القوانين. والقرار الإداري الخوارزمي بالرغم من اتخاذه بواسطة نظام معالجة مؤتمت يحظى بثقة عالية في عملياته التطبيقية، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يصبغ عليه صفة المشروعية المطلقة، فطروء عيوب مضرّة على أركانه تظل مسألة واردة، وإن اكتست طابعا تقنيا بالنظر لخصوصية هذا الشكل من القرارات الإدارية. ومن قبيل تلك العيوب: الخطأ في تعليمات الخوارزمية وفي برنامجها، عدم احترام ضوابط الاختصاص في التحكم في إعدادات البرنامج، الاستخدام غير المشروع للبيانات الشخصية، عدم صحة المعطيات المدخلة، عدم احترام مقتضيات شفافية إجراءات المعالجة الخوارزمية، الخطأ في تفعيل وضبط إعدادات البرنامج أو عدم مطابقة خطوات الخوارزمية للنصوص القانونية وللتوجيهات الإدارية النافذة ولتفسيراتها الصحيحة... إلخ.

فضلا عما كرسه القاضي الإداري من قواعد تحكم العلاقة بين عدم مشروعية القرار الإداري والمسؤولية عن الأضرار التي يربتها، فإن البحث في المسؤولية الخطئية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية يستلزم أيضا إيجاد ضوابط توزيع المساءلة بين مختلف المتدخلين في عملية اتخاذ القرار من جهة، وضمان حماية المتضرر من جهة أخرى. من أجل ذلك يجب بداية تحديد الأطراف المتدخلة، ثم مناقشة قواعد توزيع المسؤولية بينها، وأخيرا بحث سبيل تحقيق الأمن القانوني للمتضرر.

1- الجهات المتدخلة في عملية اتخاذ القرار الإداري الخوارزمي

يتدخل في عملية اتخاذ القرار الإداري الخوارزمي، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ثلاثة فاعلين أساسيين:

أ- مصمم ومطور نظام المعالجة الخوارزمية

حيث يتولى المصمم بشكل عام وضع نهج الحل المنطقي، بينما يتولى المطور كتابة التعليمات البرمجية لتنفيذ النهج، بالإضافة لوظائف أخرى (كالصيانة والتحديث). على المستوى العملي، يتم عادة تنفيذ هذين الدورين من طرف نفس الشخص، والذي قد يكون مورد، متعامل متعاقد مع الإدارة، أو أحد أعوانها المختصين.

ب- الجهة الإدارية المسؤولة عن المعالجة الخوارزمية

عموما، هي الجهة الحائزة للبرنامج التي تستعمل النظام الخوارزمي لاتخاذ القرار الإداري، والتي تتمتع

⁷ أحمد محيو، المنازعات الإدارية، ترجمة: فائز أنجق وبيوض خالد، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 216.

من الناحيتين: القانونية والعملية، بسلطة التحكم في النظام وتعديله⁸.

لكن بالرجوع لأحكام القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي -والذي لا يغطي بالضرورة كافة جوانب اتخاذ القرار الإداري الخوارزمي- نجده ينص في مادته 03 على تعريف للمسؤول عن معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، إذ يعتبره: "شخص طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص أو أي كيان آخر يقوم بمفرده أو بالاشتراك مع الغير بتحديد الغايات من معالجة المعطيات ووسائلها". ويرد القانون تعريفاً آخر يتعلق "بالمعالج من الباطن"، والذي يمثل "كل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص أو أي كيان آخر يعالج معطيات ذات طابع شخصي لحساب المسؤول عن المعالجة". لكن هل مسؤول المعالجة هو ذاته الجهة المسؤولة عن تعويض الأضرار المترتبة عن القرار الإداري؟

في الواقع، وللأسف لا يمكننا الوقوف على إجابة صريحة على هذا السؤال ضمن أحكام القانون 18-07، وهذا على خلاف ما هو عليه الأمر بالنسبة لللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي (RGPD)، والتي تنص صراحة الفقرة الأولى من المادة 82 منها الواردة تحت عنوان "الحق في التعويض والمسؤولية"⁹، على ما يلي: "يحق لأي شخص تعرض لضرر مادي أو معنوي نتيجة انتهاك هذه اللائحة أن يحصل على تعويض من طرف مسؤول المعالجة أو من المعالج من الباطن عن الضرر الذي لحق به".

ج- العون الإداري المشرف على تشغيل نظام المعالجة الخوارزمية

هو العون التابع للجهة الإدارية المستغلة لنظام المعالجة الخوارزمية، والذي يتولى مباشرة تشغيل نظام المعالجة الخوارزمية وضبط إعداداته. فتقويض عملية اتخاذ القرار الإداري إلى نظام المعالجة الخوارزمية -الذي يفترض فيه الحياد- ليس من شأنه رفع كل المسؤولية عن العون الإداري. إذ أنه بالرغم من أتمتة إتخاذ القرارات في هذه الأنظمة إلا أنه يظل للعون البشري أدواراً مختلفة في العملية من شأنها التأثير في مضمون القرار سواء في تغذية نظام المعالجة أو في ضبط إعدادات نظام المعالجة، على النحو الآتي:

ج-1- تدخل العون في تغذية نظام المعالجة الخوارزمية

يمكن أن يؤثر العون الإداري في مضمون القرار عبر إدخال المعطيات إلى النظام، حيث أن أداء الخوارزمية يعتمد بشكل كبير على نوعية المعلومات والبيانات المدخلة للمعالجة.

⁸- لتفاصيل أكثر يمكن مراجعة:

- Eric Tjong Tjin Tai, "Liability for (Semi) Autonomous Systems: Robots and Algorithms", Tilburg private law working paper series, No. 08/2018, p. 08.

- Marta Infantino and Weiwei Wang, "Algorithmic Torts: A Prospective Comparative Overview", 29 Transnational Law & Contemporary Problems (forthcoming 2019), p. 19.

⁹- <https://www.cnil.fr/fr/reglement-europeen-protection-donnees/chapitre8#Article82>

ج-2- تدخل العون في ضبط إعدادات نظام المعالجة الخوارزمية

تتضمن العديد من أنظمة المعالجة الخوارزمية خيارات عديدة تترك للمجال التقديري للإدارة لتضبطها بحسب السياقات الوظيفية (مثل: قرارات لجان المداولات، حالات استثنائية، الأوامر الرئاسية، الاستشارات)، وهو مجال تدخل فعلي للعون البشري يمكن من خلاله التأثير على فحوى القرارات المخرجة. بعد استعراض أبرز الجهات التي يمكن أن تتدخل وتؤثر في نظام المعالجة الخوارزمية، ننتقل لبحث قواعد إسناد المسؤولية بينها.

2- إسناد المسؤولية بين الجهات الفاعلة في عملية اتخاذ القرار الإداري الخوارزمي

إذا ما عرجنا على دراسات القانون المدني في معالجة مسألة المسؤولية عن أضرار أنظمة المعالجة الخوارزمية والذكاء الاصطناعي عامة، فإننا نقف حالياً على اختلاف في التأصيل لتلك المسؤولية، حيث تدور أفكار الفقه في هذا الشأن حول طرحين: فجانبا يطرح إمكانية تكييف الأطر والمفاهيم المتاحة حالياً في قانون المسؤولية لجبر الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي (سواء باعتبار الذكاء الاصطناعي أداة، أو منتج، أو من قبيل الأشياء... إلخ). أما الجانب الآخر من الباحثين فينادي بضرورة إصلاح ثوري لقواعد المسؤولية المدنية (سواء باعتماد نظرية المخاطر، أو بالاعتراف لكيانات الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية)¹⁰.

بالرجوع إلى قواعد القانون الإداري، لا يمكننا الوقوف في الوقت الراهن على دراسات عديدة في هذا الموضوع -على خلاف ما هو الشأن في فقه القانون المدني- لكننا نعتقد أن الحلول التقليدية التي يقدمها القضاء الإداري لتنظيم مسؤولية الإدارة العامة يمكن أن تكفل بفعالية جبر الأضرار الناجمة عن القرارات الخوارزمية بشكل يضمن التوزيع العادل للمسؤولية بين مختلف المتدخلين ويحقق أمنا قانونيا كافيا للمتضرر، وذلك على النحو الآتي:

أ- مسؤولية المصمم ومبرمج نظام المعالجة الخوارزمية

تختلف طبيعة المسؤولية وأساسها بحسب صفة القائم بمهمة تصميم وتطوير نظام المعالجة الخوارزمية: فيما إذا كان أحد الأعوان الإداريين أو متعامل أجنبي عن الإدارة:

- بالنسبة للأخطاء المرتبكة من طرف العون العمومي، فتكفي على أنها أخطاء شخصية إذا ما كانت تحمل صفة الجسامة أو التعمد، كتضمن البرنامج لنظام تمييزي أو لنقل سري للبيانات. أما إذا كانت أخطاء بسيطة فتكفي بأنها أخطاء مرفقية تقيم مسؤولية الإدارة التي يتبع لها العون.

- أما بالنسبة للأخطاء المرتبكة من طرف متعامل تصميم وتطوير نظام المعالجة الخوارزمية، فتكفي على أنها

¹⁰ - معمر بن طرية وقادة شهيدة، أضرار الريبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي: تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي" لمحات في بعض مستحدثات القانون المقارن"، حوليات جامعة الجزائر (عدد خاص)، العدد 2018/07، ص ص 121-134.

أخطاء عقدية أو تقصيرية في حق الإدارة، بحسب الحالة، كأن يخل المتعامل بالتزاماته العقدية بمخالفة المتطلبات المحددة في دفتر الشروط، أو الاخلال بواجب الصيانة أو التحيين أو تضمن البرنامج لعيوب خفية. كما قد يتحمل المتعامل في هذا المجال مسؤولية في مواجهة المتضرر إذا ما أخذ الخطأ شكل غش أو خطأ جسيم كزرع فيروسات مضرّة في البرنامج¹¹. أو بصفة عامة حال إخلاله بالالتزام العام بعدم الإضرار بالغير وفقاً لقواعد مسؤولية المنتج.

ب- مسؤولية الجهة الإدارية المستغلة لنظام المعالجة الخوارزمية

يمكن أن تثار مسؤولية الإدارة عن أضرار قراراتها الخوارزمية في حال الاخلال بالتزامات المفروضة عليها في هذا الشأن نحو: واجب القيام بتجريب البرنامج لفترة كافية بهدف الكشف عن العيوب والاختلالات التي قد يتضمنها، واجب رقابة جودة البيانات المدخلة لنظام المعالجة، واجب توفير خطة للطوارئ، واجب ضمان مقتضى الشفافية...إلخ.

بالإطلاع على اللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي (RGPD) نجدها تقيم مسؤولية مسؤول المعالجة أو المعالج من الباطن على أساس الخطأ المتمثل في مخالفة أحكام اللائحة، فتتص الفقرة الثانية من المادة 82 منها بأن: "أي مسؤول عن المعالجة شارك في المعالجة يعد مسؤولاً عن الضرر الناجم عن المعالجة التي تشكل انتهاكاً لهذه اللائحة. لا يحتمل المعالج من الباطن المسؤولية عن الضرر الناجم عن المعالجة إلا إذا لم يمتثل للالتزامات المنصوص عليها في هذه اللائحة والتي تقع على عاتق المعالجين من الباطن على وجه التحديد أو إذا تصرف على نحو خارج أو مخالف للتعليمات المشروعة الصادرة عن مسؤول المعالجة".

ج- مسؤولية العون الإداري المشغل لنظام المعالجة الخوارزمية

فضلاً عن الأخطاء المرفقية التي يرتكبها العون الإداري المشغل لنظام المعالجة الخوارزمية، يمكن لهذا العون أن يرتكب أخطاء شخصية يلزم بجبرها من ذمته المالية الخاصة. وتتحقق هذه الحالة إذا ما ارتكب أخطاء تتسم بالجسامة أو التعمد بمناسبة تشغيله للنظام، كتعمد تعطيله، أو التلاعب في إعداداته بغرض توجيه محل القرار الإداري لأغراض شخصية كمحاباة شخص معين أو الانتقام من آخر. وفي هذا الصدد تقضي مثلاً المادة 58 من القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي بأن: "يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنة (1) وبغرامة من 60.000 دج إلى 100.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من قام بإنجاز أو باستعمال معالجة معطيات لأغراض أخرى غير تلك المصرح بها أو المرخص لها".

¹¹ - حسن علي كاظم و أشواق عبد الرسول عبد الأمير، المسؤولية المدنية للمبرمج في عقود إعداد البرامج الإلكترونية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني - إنساني، 2017، ص ص 54-61.

3- تفعيل "نظرية الجمع" لضمان حماية المتضرر من القرارات الإدارية الخوارزمية

تحقيقاً لفعالية حماية المتضرر؛ يقر النظام القانوني للمسؤولية الإدارية "نظرية الجمع" التي تقضي بضمان الإدارة لتعويض المتضرر في حالات الوقائع العملية المتشابكة، على أن تتمكن الإدارة بعد ذلك من الرجوع على المسؤول النهائي بالقسط الملائم من التعويض. ويتاح الجمع هنا في حالتين:

- حالة "الجمع بين الأخطاء": وذلك عند اشتراك الأخطاء الشخصية والمرفقية في إحداث الضرر.

- حالة "الجمع بين المسؤوليات": وتكون بالنسبة للأخطاء الشخصية غير المنفصلة تماماً عن الوظيفة.

يمكن أن تتضمن عملية اتخاذ القرارات الإدارية الخوارزمية تعقيدات وتشابك أكثر بكثير من القرارات الإدارية التقليدية، فمثلاً يمكن تصور حالة تداخل بين خطأ المصمم في عدم الامتثال للمواصفات التقنية والقانونية المطلوبة مع خطأ الجهة الإدارية بسبب عدم كفاية عمليات التحقق قبل تطبيق نظام المعالجة الخوارزمية¹².

بالنظر لتعدد المتدخلين في نظام المعالجة الخوارزمية وبالنظر لتعقيد مسائل إسناد الخطأ من الناحية التقنية والقانونية، فإنه لا بد من تفعيل نظرية الجمع ليس فقط بين الإدارة مصدرة القرار وأعاونها، بل مع جميع المتدخلين الآخرين (مسؤولي المعالجة، معالجين من الباطن، مصممين، مبرمجين... إلخ)، بحيث يتمكن المتضرر من القرار من المطالبة القضائية بالتعويض من الإدارة مصدرة القرار، على أن يضمن لهذه الأخيرة حق الرجوع الكامل أو الجزئي على المسؤول النهائي بحسب الحالة.

في إطار الأنظمة القانونية المقارنة، فإنه في حال اشتراك أخطاء أكثر من متدخل سواء أكان مسؤول معالجة أو معالج من الباطن؛ تنص الفقرة 4 و 5 من المادة 82 من اللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي (RGPD)، حماية للمتضرر، على مسؤولية أي متدخل بدفع التعويض كاملاً للمتضرر مع الاحتفاظ بحق الرجوع على المتدخلين الآخرين بجزء التعويض المتفق مع نصيبهم من المسؤولية عن الضرر¹³.

ثانياً - المسؤولية غير الخطئية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية

في إطار القانون المدني - كما تمت الإشارة إليه سابقاً - تتجه بعض الآراء للمناداة باعتماد مقاربة ثورية في قواعد المسؤولية تقوم على إعمال مبدأ "المسؤولية المطلقة" في جبر أضرار الأنظمة الذكية، خاصة في الحالات التي يفقد فيها الإنسان كلياً سلطة التحكم في سلوكات هذه الأنظمة. وذلك من أجل تمكين المتضرر من الحصول على تعويضات بمجرد تحقق سببية بين الضرر وفعل ضار¹⁴.

¹² - Emilie Barbin, op.cit., p. 495.

¹³ - <https://www.cnil.fr/fr/reglement-europeen-protection-donnees/chapitre8#Article82>

¹⁴ - معمر بن طرية وقادة شهيدة، المرجع السابق، ص ص 132-133.

أما في إطار المسؤولية الإدارية، فخلافا لقواعد المسؤولية المدنية؛ فإن المسؤولية بدون خطأ تعتبر مسألة مكرسة قضائيا من خلال نظريتي: "الإخلال بالمساواة أمام الأعباء العامة" و"المخاطر"، وذلك بصفة احتياطية لا تسقط المسؤولية الخطئية التي تعتبر الأساس الرئيسي بما لا يؤدي لرفع عبء التعويض عن مرتكب الخطأ وبما لا يؤدي لإثقال كاهل الخزينة العمومية.

من أجل إسقاط هذه الأحكام على حالة الأضرار الناجمة عن القرارات الإدارية الخوارزمية نبحت فيما يلي في الأساس القضائي الأنسب لانعقاد مثل هذه المسؤولية، بالإضافة لعرض أبرز الحالات الممكنة لها.

1- بحث في أساس المسؤولية غير الخطئية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية

تدرج عادة المسؤولية غير الخطئية عن أضرار القرارات الإدارية ضمن نظرية الإخلال بالمساواة أمام الأعباء العامة، ذلك أن القرار الإداري المشروع المتخذ بالأسلوب التقليدي يعتبر عملا قانونيا لا يتضمن بذاته مخاطر خاصة. لكن الطابع التقني للقرار الإداري الخوارزمي، وإن كان مشروعاً، يمكن أن يرتب في بعض الحالات أضرارا خاصة واستثنائية تحيق بالأفراد، مما يستدعي تطبيق أحكام المسؤولية الإدارية على أساس المخاطر بصفة احتياطية (لعدم إسقاط المسؤولية في حالة خطأ المتدخلين).

تقوم المسؤولية الإدارية على أساس المخاطر عن الأضرار الناجمة عن استعمال الإدارة لوسائل تتضمن مخاطر خاصة وترتب أضرارا تحيق بعدد محدد من الأشخاص، وبدرجة تتجاوز قدر الأضرار العادية التي يمكن للشخص أن يتحملها في إطار حياته ضمن المجتمع. في سياق هذا الطرح؛ ترى إحدى الباحثات¹⁵ أنه: "يمكن أن تحدث في بعض الأحيان عواقب ضارة غير مرغوبة نتيجة أعطال حاسوبية أو بفعل تحيز أو تمييز خوارزمية التعلم الذاتي. هناك بالفعل بعض المخاطر الكامنة في استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، والتي يمكن أن يعالجها نظام المسؤولية بدون خطأ".

نجد أيضا ضمن اللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي (RGPD) إشارة ضمنية لاحتمالية انطواء المعالجات الخوارزمية على مخاطر خاصة تصيب حقوق وحرية الأفراد، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة 24 من اللائحة بأنه: "مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المعالجة ونطاقها وسياقها وغاياتها، بالإضافة إلى المخاطر بمختلف درجات احتمالياتها وجسامتها على حقوق وحرية الأشخاص الطبيعيين، يجب على مسؤول المعالجة أن ينفذ التدابير الفنية والتنظيمية المناسبة لضمان وتمكين إثبات أن المعالجة تتم وفقا لهذه اللائحة [...]".

بناء على ما سبق، يمكن دعم فرضية إقامة المسؤولية غير الخطئية عن أضرار القرارات الإدارية المتخذة بواسطة أنظمة المعالجة الخوارزمية على أساس نظرية المخاطر، كلما كان الضرر الحاصل خاصا يمس عدد محدد من الأشخاص، واستثنائيا يتجاوز في حجمه الأضرار البسيطة التي يمكن أن يتحملها الأفراد نتيجة الحياة

¹⁵ - Emilie Barbin, op.cit., p. 495.

في المجتمع. ويبقى من أجل اكتمال التصور، أن نتطرق لبعض الحالات الفعلية التي يمكن أن تطبق فيها مثل هذه المسؤولية.

2- حالات للمسؤولية غير الخطئية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية

من أبرز المخاطر المتعلقة بالقرارات الإدارية الخوارزمية، يمكن أن نشير إلى كل من: خطر التحيز وخطر الاختراق.

أ- خطر تحيز خوارزميات التعلم العميق

طالما إن الخوارزميات مصممة من قبل البشر، فمن المحتمل أن تعيد إنتاج ذاتيتهم وتحيزاتهم، حتى بشكل غير إرادي. فقد ثبت مثلاً أن الخوارزميات المستخدمة لحساب خطر عود المجرمين قد أعادت إنتاج التحيزات الاجتماعية وحتى العنصرية لمصمميها¹⁶.

يتم تعزيز هذا التحيز من خلال خوارزميات التعلم العميق التي يقتصر دور مصمميها على تحديد وتعديل التعليمات الأولية والهدف العام الذي يجب أن يحققه النظام على النحو الأمثل. لتتخذ أنظمة التعلم الآلي القرارات بشكل مستقل عن طريق محاكاة نظام الخلايا العصبية وبالاعتماد على كتل البيانات الضخمة، لتختار البديل الأفضل بطرق غير مبرمجة مسبقاً ودون أي تدخل بشري. وفي هذا الصدد يرى نائب رئيس مجلس الدولة الفرنسي¹⁷ Jean-Marc Sauvé أنه: "لابد أن نكون واضحين أن استخدام الخوارزميات ينطوي على خطر الأداء الإنشائي أو الذاتي، بل وحتى المريبك، وأن هذا قد يؤدي إلى حالات من التمييز، بما في ذلك حالات التمييز غير المباشر، والتي يمكن رفعها إلى القاضي الإداري".

ب- خطر القرصنة والاختراق

يهدف ضمان فعالية الأداء الإداري، تشهد أنظمة المعالجة الخوارزمية في المنظمات الحكومية اندماج متزايد مع قواعد بيانات متنوعة وترابط بيني متنامي، لكننا نجد من ناحية أخرى أن هذا التوجه يحمل فرضيات جدية لخطر التعرض للاختراق والقرصنة. فالتكامل بين أنظمة التجميع والتخزين الهائل للبيانات من شأنه أن يشكل سحابة بيانات قابلة للاختراق وبآثار جسيمة على الأفراد والهيئات. فبحسب أحد الباحثين¹⁸: "أنظمة المعلومات والخوارزميات مترابطة على نطاق واسع جداً اليوم. نظرًا لأن البنى التحتية للبرامج ضعيفة، فإنها تتعرض بانتظام لهذا النوع من الهجوم. وبالرغم من أن عواقب هذه الهجمات متعددة، فإنها تتوجه بشكل متزايد،

¹⁶ - Jean-Marc Sauvé, « Le juge administratif et l'intelligence artificielle », Discours prononcé lors de la conférence des présidents des juridictions administratives , le vendredi 20 avril 2018 à Rennes. https://www.conseil-etat.fr/actualites/discours-et-interventions/le-juge-administratif-et-l-intelligence-artificielle#_ftn13

¹⁷ - Ibid.

¹⁸ Pierre Tifine, « Les algorithmes publics: rapport conclusif, Revue générale du droit », p. 12. (www.revuegeneraledudroit.eu)

كما قيل، نحو الهجمات المستهدفة التي تهدف، على سبيل المثال، إلى تغيير رأي مجموعة من الأشخاص أو تزوير معطيات بما قد يؤثر على العملية الانتخابية، أو على القرارات المتخذة من الجهات العمومية. مجدداً، ليست الخوارزمية بذاتها هي ما يؤدي، بل الجهة المستخدمة لها أو من اخترقها".

خاتمة

في آخر هذه الدراسة تبين عدم تحقق فرضية التأثير الجوهري للنظام القانوني للمسؤولية الإدارية بالتطور الطارئ على القرارات الإدارية بفعل خوارزميات الذكاء الاصطناعي، فالحلول التي كان قد كرسها القاضي الإداري لتعويض متضرري قرارات الإدارة تتسم بمرونة عالية مما مكنها من استيعاب حالات الأضرار الناجمة عن القرارات الإدارية الخوارزمية، على نحو يضمن توزيعاً عادلاً للمسؤولية وأماناً قانونياً كافياً للمتضررين. بالنسبة للجانب المتعلق بالمسؤولية الخطئية، ونظراً لتعدد المتدخلين في وضع وسير نظام المعالجة الخوارزمية (مصممين، مبرمجين، موردين، مسؤولي معالجة، معالجين من الباطن، أعوان عموميين...) فلا بد من أفراد مسؤولة كل جهة مع ضرورة تفعيل قاعدتي جمع الأخطاء وجمع المسؤوليات لضمان حماية المتضرر من التشتت بين حالات الإسناد.

أما بالنسبة للجانب المتعلق بالمسؤولية غير الخطئية، فإن القرارات الإدارية الخوارزمية خلافاً للقرارات الإدارية التقليدية، يمكن أن تستلزم تطبيق نظرية المخاطر - بصفة احتياطية - بالنظر لانطواء أنظمة المعالجة الخوارزمية على مخاطر تسبب أضراراً خاصة واستثنائية، لاسيما في حالتها التحيز والاختراق.